**مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية \_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (4) 2019**

**Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (4) 2019**

**تقييم الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري خلال المدة**

**(2015-2000)**

**د. يمن منصور[[1]](#footnote-1)**

 **علا حاج خليل \*\***

**(تاريخ الإيداع 1/ 4 / 2019. قُبِل للنشر في 14 / 7 / 2019)**

 **ملخّص**

تُعدّ عملية تقييم الأداء المالي للمصارف ذات أهمية بالغة في تحديد نقاط القوة والضعف، والتنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها والتحوط لها، لذلك لابد من التعرف إلى المركز المالي للمصرف قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية واتخاذ أية قرارات مالية.

هدف هذا البحث إلى تقييم الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري، وتحليل اتجاه مؤشراته المالية وتحديد أكثرها تأثيراً في هذا الأداء. وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

-وفقاً لمعايير الأداء الحديثة CAEL يعاني المصرف الصناعي السوري من الضعف في بعض مؤشراته، وأهمها: (نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض، نسبة كفاية رأس المال، نسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي، ومعدل العائد على الأصول)، إلا أن الوزن النسبي للتوظيفات كان قوياً، أما النسب الآتية (حقوق الملكية للودائع، نسبة التصنيف المرجح، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة الجاهزية النقدية، ونسبة السيولة العامة) فقد كانت مقبولة.

-حصل المصرف الصناعي السوري على التصنيف (3، مقبول) بحسب تصنيف المصارف المحدد وفقاً لمعايير الأداء الحديثة CAEL، محققاً بذلك أدنى درجات القبول.

* باستخدام التحليل العاملي تبين أن الأهمية النسبية للمؤشرات المالية تختلف في تأثيرها على الأداء المالي العام للمصرف الصناعي السوري، وقد جاءت أهميتها بالترتيب الآتي: (نسبة كفاية رأس المال، نسبة الوزن النسبي للتوظيفات، نسبة حقوق الملكية للودائع).

**الكلمات المفتاحية:** الأداء المالي، المصرف الصناعي، التحليل العاملي.

**مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية \_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (4) 2019**

**Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (4) 2019**

**Evaluation of the Financial Performance of the Syrian Industrial Bank during the Period**

**(2000-2015)**

**Dr.: Yomn Mansour[[2]](#footnote-2)**

**Ola Haj Khalil \*\***

**(Received 1/ 4 / 2019 . Accepted 14 / 7 / 2019)**

 **ABSTRACT**

  The financial performance assessment process in banks is critical to identifying strengths and weaknesses, and to accurately predict future changes to plan and hedge appropriate precautions. The Bank's financial position must therefore, be identified before considering future plans and making any financial decisions.

 The objective of this research is to assess the financial performance of the Syrian Industrial Bank and to analyze the direction of its financial indicators and determine the most influential of which in this performance. The most important results were:

* According to the modern performance standards CAEL, the Syrian Industrial Bank suffers from weakness in some of its indicators, mainly (the ratio of jeopardy loans to total loans, capital adequacy, private funds to external financing sources, and the rate of return on assets), however, the relative weight of the placements was strong. The following ratios (equity of deposits ,weighted rating, ROE, the ratios of cash position and public liquidity) were acceptable.
* The Syrian Industrial Bank obtained the classification (3, acceptable) according to the classification of banks defined according to the modern performance standards CAEL, thus achieving the lowest degree of acceptance.
* Using factor analysis shows that The relative importance of the financial indicators differs in their effect on the general financial performance of the Syrian Industrial Bank. The importance of these indicators is in the following order (capital adequacy ratio, ratio of relative weight of investments, ratio of equity to deposits and cash position ratio).

**Keywords:** Financial performance, Industrial Bank, Factorial Analysis.

**مقدمة:**

باعتبار أن المصارف تمثل قطاعاً مهماً في الاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً رئيساً في دعمه وتطويره، فقد أدركت العديد من الدول أهمية الوقوف عند مؤشراتها المالية وتقييم أدائها بهدف تحديد مهاراتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل، وتحسين وضعها المالي بهدف وضع خطط مستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي إلى المستوى المطلوب، والذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني.

**الدراسات السابقة:**

* **الدراسات العربية:**
* **دراسة (بشناق، 2011) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في فلسطين خلال المدة (2012-2006) من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية، ومن أهم نتائجها:

* إن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالمصارف التقليدية.
* أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن المصارف الإسلامية أقل ربحية من المصارف التقليدية.
* **دراسة (الجشي، 2015) بعنوان: استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية.**

تناولت هذه الدراسة تحليل الوضع المالي والفني ، وتقييمه للمصارف الخاصة الإسلامية والتقليدية العاملة في سورية، في المدة (2014-2007) والمقارنة بينها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

* تشهد المصارف موضع الدراسة حالات عسر وعدم سداد كبيرة.
* يتساوى تصنيف المصارف التقليدية والإسلامية السورية وفق جميع عناصر تقييم الأداء.
* **الدراسات الأجنبية:**
* **دراسة (Hussain, 2014) بعنوان: Financial Performance Analysis of Dhaka Bank Limited.**

**تحليل الأداء المالي لمصرف داكا المحدود.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للسيولة والأصول لمصرف داكا في بنغلادش خلال المدة (2012-2010)، وتحديد أهم جوانب القوة والضعف في الأداء المالي للمصرف. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: يواجه مصرف داكا بعض المشاكل المالية المتمثلة بالقروض المفرطة ونقص النقدية، وتنتج هذه المشاكل بسبب التباطؤ الاقتصادي وتذبذب أسعار الفائدة والتضخم في السوق.

* **دراسة (Ahmeti, 2014) بعنوان: Analysis of Financial Performance in The Banking System in Kosovo.**

**تحليل الأداء المالي في النظام المصرفي في كوسوفو.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للنظام المصرفي في كوسوفو من خلال قياس مؤشرات تدفق الربح والربحية، وأظهرت النتائج عدم وجود فرق بين الأداء المالي للمصارف.

ومن خلال الاطلاع على مضمون الدراسات السابقة تبين أن كلاً من الدراستين الأولى والثانية تناولت المقارنة بين نوعين من المصارف، وركزت الدراسة الثالثة على مؤشرين من المؤشرات المالية فقط، وركزت الدراسة الرابعة على جانب الربحية فقط، في حين أن الدراسة الحالية تتناول مؤشرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري خلال المدة (2015-2000)، مع تحديد أكثر المؤشرات تأثيراً في مستوى هذا الأداء، وهو ما لم تتناوله أياً من الدراسات السابقة.

**مشكلة البحث:**

تتلخص مشكلة البحث في عدم معرفة مستوى الأداء المالي الفعلي للمصرف الصناعي السوري، ومدى التزامه بتطبيق معايير الأداء الحديثة؛ وبالتالي لا بد من تحليل أداء هذا المصرف وتقييمه من الناحية المالية باستخدام المؤشرات المالية المختلفة، وتحديد أهم جوانب القوة والضعف فيها، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلين الآتيين:

1. ما هو مستوى الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري؟
2. ما هي المؤشرات المالية الأكثر تأثيراً في الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري؟

**أهمية البحث وأهدافه:**

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يسعى إلى تحليل الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري باستخدام المؤشرات المالية المختلفة، حيث إن دراسة مؤشرات الأداء المالي ثم تحديد المؤشرات الأكثر تأثيراً فيها من شأنه أن يساعد القائمين على التخطيط في تطوير أداء المصرف وتحسينه مستقبلاً.

وتتمثل أهداف البحث في:

1. تحليل مؤشرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري، بحسب معايير الأداء الحديثة CAEL.
2. تحديد المؤشرات المالية الأكثر تأثيراً في الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري.

**فرضيات البحث:**

ننطلق في بحثنا من الفرضية الأساسية الآتية:

لا تختلف الأهمية النسبية لمؤشرات الأداء المالي وهي: (كفاية رأس المال، حقوق الملكية للودائع، نسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي، نسبة التصنيف المرجح، القروض المتعثرة لإجمالي القروض، الوزن النسبي للتوظيفات، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الجاهزية النقدية، السيولة العامة)، من حيث تأثيرها في مستوى الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري.

**منهجية البحث:**

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف البحث.

**مكان البحث وزمانه:**

تم إجراء هذا البحث في الإدارة العامة للمصرف الصناعي السوري، وذلك في المدة (2015-2000).

* **الدراسة النظرية:**
* **مفهوم الأداء المالي:**

يمثل الأداء المالي "المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث إنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم". **(الخطيب،2010، 45)**

* **تعريف نموذج CAEL:**

عرف نموذج CAEL من قبل لجنة بازل بأنه: نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد، بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيزاً وانتباهاً وعناية إشرافية خاصة. فهو نظام يتم من خلاله تصنيف المصارف بحسب وضعها المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات، ويتم توزيع كل من العناصر الأربعة للنموذج سلَمياً من 1 إلى 5، بحيث يمثل 1 أعلى تصنيف (أفضل أداء)، ويكون 5 أقل تصنيف (أضعف أداء). وتصنف المصارف بحسب متوسط العناصر.

وتختلف أنواع المؤشرات المستعملة في تقييم الأداء من مؤسسة إلى أخرى، بحسب الأدوات التي تستعملها في التقييم. وسنتناول في هذا البحث الجانب المالي في عملية تقييم الأداء باستخدام المؤشرات المالية المختلفة.

1. **مؤشر كفاية رأس المال:**

يعد رأس المال بمثابة الدرع الواقي من المخاطر التي تواجه المصرف، وذلك نظراً لقدرته على امتصاص الخسائر غير المتوقعة والمرافقة للقروض المصرفية، وتوفيره ضماناً للحفاظ على ثقة المودعين بالمصرف. ونظراً لأهمية وظيفة رأس المال في المصرف، ظهر مفهوم كفاية رأس المال المصرفي، ويعبر هذا المفهوم عن الطرق المستخدمة في تحقيق التوازن بين المخاطر التي قد تواجه المصرف من جهة، وحجم رأس المال من جهة أخرى، أي أنه يدرس العلاقة بين أموال وأصول المصرف، ويُعدّ من أكثر الطرق فاعليةً في تحديد ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر.

انطلاقاً من وظائف رأس المال، نذكر أهم مؤشرات قياس كفاية رأس المال:

1. **نسبة كفاية رأس المال= إجمالي رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.**
2. **حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.**
3. **نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع مصادر التمويل الخارجي.**

كما أن تقييم رأس مال المصرف يمكن أن يتم من خلال دراسة تزايده أو تناقصه خلال مدة زمنية محددة و معرفة اتجاهه العام.

1. **مؤشر جودة الأصول:**

تحدد جودة الأصول مدى قدرة المؤسسة المالية على مواجهة الخسارة في تدني قيمة الأصول، حيث إن ضعف الأصول هو مصدر رئيس للمشاكل المصرفية. وللحكم على مدى جودة أصول المصرف يتم استخدام النسب الآتية:

1. **نسبة التصنيف المرجح WCR = المخصصات /(حقوق الملكية + المخصصات)** وانخفاض هذه النسبة يعطي مؤشراً على أن:
* حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى حقوق الملكية كبير وكافٍ.
* مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها كافية لمواجهة هذه المخاطر.
1. **نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض = القروض المتعثرة / إجمالي القروض** وكلما قلت هذه النسبة كان ذلك أفضل لأن ذلك يعطي المؤشرات الآتية:
* حجم الديون المشكوك في تحصيلها لدى المصرف قليلة.
* تحصيل منتظم لأقساط القروض والفوائد المستحقة عليها.
* أداء إدارة الائتمان جيد ومعدل الربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.
1. **نسبة الوزن النسبي للتوظيفات = التوظيفات / إجمالي الموجودات** وتعبر هذه النسبة عن مدى نجاح المصرف في توظيف أصوله.
2. **مؤشر إدارة الربحية:**

يمكن تعريف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف وبين الاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذا الربح، وتُعدّ الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة. وإن المؤشرات الأكثر استخداماً لتقييم الربحية هي:

1. **العائد على الأصولROA :** تقاس هذه النسبة بصافي الربح إلى إجمالي الأصول، وتقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول.
2. **العائد على حقوق الملكية ROE:** تقاس هذه النسبة بصافي الربح إلى حقوق الملكية، وتعبر عن معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون في أموال المصرف.
3. **مؤشر إدارة السيولة:**

يقصد بالسيولة المصرفية: قدرة المصرف على تحويل جزء من أصوله المتداولة إلى نقدية، لمواجهة التزاماته المالية المتمثلة بتلبية طلبات المودعين ومنح الائتمان بهدف خدمة المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أنه لا بد من تحقيق التوافق بين آجال استحقاق كل من الموجودات والمطلوبات بهدف حماية المصرف من الوقوع في مشكلات مالية. ومن أهم نسب قياس السيولة نذكر ما يلي:

1. **نسبة الجاهزية النقدية:** وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاية النقدية في سداد الودائع، وتفيد في إعطاء صورة عن الوظيفة الأولى للسيولة المتمثلة بمقابلة سحب الودائع، وتعطى بالعلاقة الآتية:

 **نسبة الجاهزية النقدية= النقدية/ إجمالي الودائع**

1. **نسبة السيولة العامة**: وتشير إلى نسبة الأموال الأكثر سيولة إلى إجمالي أصول المصرف، لمقابلة احتياجات السحب وأذونات الصرف الخاصة بالعملاء وإدارة المصرف، وتعطى بالعلاقة:

 **نسبة السيولة العامة= *الأموال الجاهزة/ إجمالي الموجودات***

وسنقوم بدراسة أهم مؤشرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري، وقد اقتصر البحث على المدة 2000-2015 لعدم إمكانية الحصول على بيانات للأعوام اللاحقة. ويعرض الجدول (1)، أهم مؤشرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري خلال المدة (2000-2015)، كما يعرض الجدول (2) فئات التصنيف ودلالاتها.

الجدول (1): مؤشرات الأداء المالي للمصرف الصناعي (كنسب مئوية) خلال المدة 2000-2015.

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **نسبة السيولة العامة** | **نسبة الجاهزية النقدية** | **العائد على حقوق الملكية** | **العائد على الأصول** | **الوزن النسبي للتوظيفات** | **نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض** | **نسبة التصنيف المرجح** | **أموال خاصة إلى مصادر التمويل الخارجي** | **حقوق الملكية للودائع** | **كفاية رأس المال** | **العام** |
| **(X10)** | **(X9)** | **(X8)** | **(X7)** | **(X6)** | **(X5)** | **(X4)** | **(X3)** | **(X2)** | **(X1)** |
| 7.80 | 13.17 | 7.59 | 0.26 | 35.04 | 34.64 | 13.27 | 31.02 | 8.10 | 4.03 | **2000** |
| 17.00 | 36.02 | 9.39 | 0.27 | 27.42 | 31.50 | 13.47 | 24.93 | 6.63 | 3.68 | **2001** |
| 12.71 | 22.76 | 10.08 | 0.33 | 29.33 | 28.16 | 12.38 | 23.96 | 7.02 | 3.96 | **2002** |
| 3.93 | 18.43 | 14.81 | 0.41 | 46.24 | 10.93 | 10.97 | 18.04 | 6.13 | 3.21 | **2003** |
| 13.28 | 15.35 | 9.86 | 0.46 | 76.89 | 10.16 | 19.74 | 12.00 | 6.49 | 6.51 | **2004** |
| 10.57 | 12.39 | 18.88 | 1.19 | 77.40 | 31.93 | 16.12 | 15.26 | 9.61 | 8.33 | **2005** |
| 10.89 | 14.14 | 8.04 | 0.59 | 74.38 | 55.60 | 14.78 | 15.14 | 11.82 | 9.31 | **2006** |
| 11.28 | 15.11 | 23.48 | 1.21 | 67.38 | 65.88 | 21.75 | 20.53 | 8.29 | 6.13 | **2007** |
| 23.64 | 29.31 | 23.15 | 1.01 | 52.94 | 73.10 | 22.48 | 25.65 | 6.27 | 5.03 | **2008** |
| 19.84 | 28.58 | 20.03 | 0.88 | 54.96 | 62.36 | 24.23 | 28.79 | 6.96 | 5.53 | **2009** |
| 27.54 | 37.80 | 5.91 | 0.23 | 52.52 | 41.06 | 22.24 | 21.88 | 6.32 | 5.81 | **2010** |
| 9.89 | 14.78 | 1.33 | 0.06 | 63.45 | 54.80 | 25.40 | 32.60 | 7.58 | 5.54 | **2011** |
| 7.99 | 7.21 | 1.25 | 0.06 | 60.69 | 61.87 | 23.12 | 45.25 | 9.25 | 6.13 | **2012** |
| 12.48 | 21.39 | 15.76 | 0.76 | 57.31 | 65.50 | 24.25 | 45.15 | 7.76 | 6.26 | **2013** |
| 5.26 | 9.13 | 19.98 | 0.97 | 55.74 | 69.03 | 25.28 | 47.17 | 8.43 | 5.59 | **2014** |
| 8.47 | 14.70 | 25.39 | 1.19 | 51.36 | 71.94 | 26.56 | 55.99 | 8.10 | 5.43 | **2015** |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف الصناعي للمدة (2000-2015).

الجدول (2): فئات التصنيف لنسب الأداء المالي للمصرف الصناعي وفق نموذج CAEL

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **(خطر) 5** | **( غير مقبول) 4** | **(مقبول) 3** | **(قوي) 2** | **(قوي جداً) 1** | **التصنيف** |
| أقل من 2% | 2%-6%[] | 6%-8%[] | [8%-10%[ | 10% فمافوق | **نسبة كفاية رأس المال** |
| 4% أقل من | [4-7%[ | [7-13%[ | [13-18%[ | فما فوق 18% | **نسبة حقوق الملكية للودائع** |
| أقل من %20 | [20-30%[ | [30-40%[ | [40-50%[ | %50 فما فوق | **نسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي** |
| 60% فأكثر | [35-60%[ | [15-35%[ | [5-15%[ | أقل من 5% | **نسبة التصنيف المرجح** |
| فوق 15% | حتى 15% | حتى 10% | حتى 5% | حتى 3% | **نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض** |
| أقل من 20% | [20-35%[ | [35-50%[ | [50-70%[ | 70% فما فوق | **نسبة الوزن النسبي للتوظيفات** |
| 0.5% أقل من | [0.5-1%[ | [1-2%[ | [2-3%[ | فما فوق 3% | **معدل العائد على الأصول** |
| 8% أقل من | [8-12%[ | [12-15%[ | [15-17%[ | فما فوق 17% | **معدل العائد على حقوق الملكية** |
| 10% أقل من | [10-15%[ | [15-20%[ | [20-25%[ | فما فوق 25% | **نسبة الجاهزية النقدية** |
| 5%أقل من | [5-10%[ | [10-15%[ | [15-20%[ | فما فوق 20% | **نسبة السيولة العامة** |

المصدر: (Babar, 2011)

ويبين الجدول (3) متوسطات النسب المالية المختلفة خلال المدة المدروسة وفئات تصنيفها ودلالاتها بالاعتماد على بيانات الجدولين السابقين:

الجدول (3): متوسط النسب المالية المختلفة للمصرف الصناعي السوري خلال مدة الدراسة

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **النسبة** | **المتوسط** | **التصنيف** | **الدلالة** |
| **نسبة كفاية رأس المال** | 5.65 | 4 | غير مقبول |
| **نسبة حقوق الملكية للودائع** | 7.79 | 3 | مقبول |
| **نسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي** | 28.96 | 4 | غير مقبول |
| **نسبة التصنيف المرجح** | 19.75 | 3 | مقبول |
| **نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض** | 48.02 | 5 | خطر |
| **نسبة الوزن النسبي للتوظيفات** | 55.19 | 2 | قوي |
| **معدل العائد على الأصول** | 0.62 | 4 | غير مقبول |
| **معدل العائد على حقوق الملكية** | 13.43 | 3 | مقبول |
| **نسبة الجاهزية النقدية** | 19.39 | 3 | مقبول |
| **نسبة السيولة العامة** | 12.66 | 3 | مقبول |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (1) و (2).

يتبين لنا من بيانات الجداول(1)، (2)، (3) ما يلي:

1. **كفاية رأس المال:** إن نسبة كفاية رأس المال للمصرف الصناعي خلال مدة الدراسة قد تراوحت بين صعود وهبوط ،وحقق المصرف نسبة كفاية رأس المال النموذجية وفقاً لفئات التصنيف في الجدول (2) في عامي 2005 و2006 فقط، وهذا يعني أن رأس مال المصرف في باقي سنوات الدراسة لم يكن كافياً لحماية المصرف وحقوق المودعين والدائنين، كما نلاحظ أن متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف ( 4، غير مقبول). حيث إن هناك ضعفاً في العوامل المؤثرة على متطلبات كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية. وبالتالي يجب الرجوع إلى السياسة المالية المتبعة في عام 2006 أو تطبيق سياسة مالية مشابهة لتصبح نسبة الكفاية الحدية ضمن الأطر النموذجية لها.
2. **حقوق الملكية للودائع:** كانت هذه النسبة خلال مدة الدراسة متذبذبة، كما نجد أن قيمة هذه النسبة كانت متدنية بشكل عام، وذلك بسبب ارتفاع معدلات نمو الودائع التي تشكل الجزء الأكبر من الالتزامات بشكل أكبر من معدلات نمو حقوق الملكية، كما نلاحظ أن متوسط هذه النسبة خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف ( 3، مقبول) لكن بشكل عام تبقى قدرة المصرف على تغطية الودائع من أمواله الخاصة غير كافية، وبالتالي يجب البحث عن إجراءات جديدة لتحسين رأس المال.
3. **الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي:** شهدت هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً بين عامي 2000 و 2004، وارتفاعاً طفيفاً واستقراراً نسبياً في العامين 2005 و 2006، لتتجه بعدها في منحنى متصاعد باطراد عرف انخفاضاً نسبياً في العام 2010، ولتبلغ أعلى قيمة لها في العام 2015 (55.99%) أي أكثر من نصف مصادر تمويل المصرف كان من أمواله الخاصة. وفي حين قد يُعدّ هذا الأمر من العوامل الإيجابية التي تلعب دوراً في استقرار عمل المصرف الائتماني. إلا أن هذا الأمر قد يؤثر سلباً على قدرة الرفع المالي للمصرف، وخاصة بعد تخطي هذه النسبة الخمسين بالمئة. ونلاحظ أن متوسط نسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف ( 4، غير مقبول). وبالتالي يجب العمل على تحسينها، والأجدر الحفاظ عليها ضمن نطاق الثلث. ضماناً لأموال المودعين وضماناً لعمل المصرف التمويلي واستفادته من الرفع المالي في تسيير النشاط الائتماني.
4. **نسبة التصنيف المرجح:** نلاحظ أن متوسط نسبة التصنيف المرجح خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف( 3، مقبول)، ويعود السبب في ارتفاع نسبة التصنيف بشكل مطرد عبر السنوات إلى وجود نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة لمتابعة وتحصيل القروض والفوائد المترتبة عليها، كما تثير القروض المقدمة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول، فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشراً على أن حجم الديون المشكوك في تحصيلها لدى المصرف قليلة، وأن هناك ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها، وأداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص نمو قوية للمصرف.
5. **القروض المتعثرة لإجمالي القروض:** نلاحظ أن متوسط هذه النسبة خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف ( 5، خطرة)، ويعود السبب في تدني نسبة التصنيف لزيادة القروض المتعثرة والتي تشكل تهديداً على رأس المال، وتؤدي إلى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وذلك نتيجة اتخاذ المصرف قرارات ائتمانية غير مدروسة مثل: معايير تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، الكفالة، سمعة العميل في السوق، والمبالغة في تقدير هذه التقييمات؛ وبالتالي يمنح أموالاً عالية يتعسر عليه استردادها، مثل هذه القرارات الائتمانية أدت لزيادة الخطر الائتماني، وهذا مؤشر سلبي على أداء المصرف الصناعي فيما يتعلق بجودة الأصول، وهذا يتطلب إعادة النظر في بعض الإجراءات التنظيمية والرقابية لمنع الخسارة في رأس المال وحماية حقوق المودعين والمقرضين.
6. **الوزن النسبي للتوظيفات:** نجد أن هذه النسبة كانت مرتفعة في معظم سنوات الدراسة، ونلاحظ أن متوسط نسبة الوزن النسبي للتوظيفات خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف ( 2، قوي)، ومع ما يحويه هذا المؤشر من مدلولات إيجابية تتعلق بإدارة تشغيل الأصول، ورفع مستوى التوظيف، إلا أنه كما رأينا سابقاً فإن هذا التوظيف لم يكن في أصول مقبولة المخاطرة، وأدى إلى التعسف في منح الائتمان ورفع نسبة القروض المتعثرة، بالتالي لم يكن تشغيلاً حقيقياً لمقدرات المصرف بقدر كونه هدراً لها.
7. **معدل العائد على الأصول:** نلاحظ أن هذه النسبة تتراوح بين ارتفاع حاد وانخفاض حاد، ومع تذبذب هذه النسبة إلا أنها تُعدّ ضئيلة جداً حتى في أعلى مستوى لها. ونلاحظ أن متوسط معدل العائد على الأصول خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف (غير مقبول)، ويعكس ذلك واقعاً متردياً لإدارة الربحية في المصرف، يؤدي بدوره إلى عرقلة عملية التنمية والنمو في المصرف، وبالنظر إلى مستوى التشغيل في المؤشر السابق، الذي يدل على توظيف معظم أصول المصرف، فإن معدل العائد هذا هو أشبه بالخسارة منه بالربح. وعلى المصرف رفع مستوى إدارة الربحية وتخفيض القروض المتعثرة إلى أدنى حد ممكن حتى يمكنه رفع انتاجية الأصول وبالتالي معدل العائد عليها.
8. **معدل العائد على حقوق الملكية:** نلاحظ أن هذه النسبة تتطابق في الاتجاه مع النسبة السابقة، كما نلاحظ أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف (مقبول)، حيث يولد المصرف الصناعي دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة، ويوفر نمواً لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، وحيث قد يبدو مستوى الأرباح مرضياً بالنسبة إلى حقوق الملكية في الأعوام الأخيرة، إلا أنه غير مقبول بالنسبة إلى إجمالي الأصول وبالنظر إلى مستوى التوظيف. حيث يواجه المصرف بعض نقاط الضعف في إدارة الربحية، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة على صعيد الائتمان وجودة الأصول وهامش الربح والفوائد المدينة، لتحسين الأرباح المصرفية.
9. **نسبة الجاهزية النقدية:** نلاحظ أن متوسط هذه النسبة خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف (3، مقبول)، مما يدل على مستوى تغطية جيد للودائع ومستوى تشغيل مقبول لأموال المصرف، ولتحسينه يجب تخفيض نسبة الأموال المعطلة لتحسين الأداء المالي للمصرف الصناعي، وضمان تلبية الالتزامات اليومية. ونلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع هذه النسبة في عدة سنوات، إلا أنها تتخذ اتجاهات متطرفة في الارتفاع والانخفاض وهذا يعني عدم وضوح السياسة المالية للمصرف فيما يتعلق بإدارة السيولة وتركها للظروف الخارجية ومستوى الطلب على القروض والودائع. وبالتالي على المصرف اتباع سياسة نقدية واضحة وفعالة في إدارة السيولة والالتزام بها، مع العمل على رفع مستوى التشغيل ورفع مستوى الأرباح.
10. **نسبة السيولة العامة:** كانت نسبة السيولة العامة خلال مدة الدراسة متذبذبة،وهذا يؤكد فكرة عدم وضوح السياسة النقدية المتبعة وعدم الالتزام بنسب السيولة المعيارية في بعض السنوات، وتجميد أكثر من اللازم في سنوات أخرى. ونلاحظ أن متوسط هذه النسبة خلال المدة المدروسة كان ضمن فئة التصنيف (مقبول)، أي أن الأداء المالي للمصرف الصناعي من ناحية السيولة كان جيداً مع وجود مشاكل تتعلق في إدارة السيولة والسياسة النقدية، ويمكن تصحيح ذلك من خلال تطبيق بعض معايير الرقابة التنظيمية والالتزام بخط منهجي واضح وأقل مرونة للتوفيق الأمثل بين السيولة والربحية والتشغيل، والإشراف الفعال على العمليات داخل المصرف.
* **الدراسة العملية:**
* **تقييم المصرف الصناعي وفق مكونات نظام التقييم المصرفي CAEL**

بعد تقييم مكونات نظام CAEL على أساس منفرد لكل نسبة من النسب السابقة وتحديد تصنيف رقمي لكل مكون من 1 إلى 5 يتطلب الأمر تقييم المصرف على أساس مركب لجميع مكونات CAEL الرئيسية. حيث إن المصارف التي يكون تصنيفها (1 و 2) يعد أداءها سليماً من معظم الجوانب، وتكون قدرتها على الصمود أمام التحديات كبيراً، أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي تواجه بعض نقاط الضعف بشكل عام إلا أنها مقبولة، والمصارف التي يكون تصنيفها المركب (4 و 5) فإن لديها مشكلات حرجة للغاية فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرارية.

وعليه يكون التقييم المركب للمصرف الصناعي بموجب مؤشرات نموذج CAEL بأخذ متوسط إجمالي تقييمات النسب العشر السابقة.

(4+3+4+3+5+2+4+3+3+3)/10= 34/10 =3.4

وهي نتيجة التصنيف الكلي للمصرف الصناعي استناداً إلى نتائج المؤشرات المذكورة. حيث حصل المصرف الصناعي على التصنيف (3، مقبول) وفقاً لتصنيف المصارف الموجود في الجدول (4)، أي أن المصرف حقق أدنى معدلات القبول وفقاً لمعايير الأداء المالي الحديثة CAEL. ووفق هذا التصنيف يعاني المصرف الصناعي من الضعف في عنصر من عناصر النموذج أو أكثر، وهي (نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي، ومعدل العائد على الأصول)، مما يستوجب اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات من قبل البنك المركزي لإدارة المصرف لتحديد نقاط الضعف وتلافيها، ويجب على إدارة المصرف تدارك هذا الضعف، أما النسب الأخرى فقد كانت بين المقبولة والقوية بالمجمل، برغم تقلبها خلال مدة الدراسة.

الجدول رقم (4) تصنيف المصارف بحسب نموذج CAEL

|  |  |
| --- | --- |
| **النسبة الإجمالية** | **تصنيف المصرف** |
| 1- 1,4 | قوي جداً |
| 1,5- 2,4 | قوي |
| 2,5- 3,4 | مقبول |
| 3,5- 4,4 | غير مقبول |
| 4,5- 5 | خطر |

المصدر: **(زيتوني، 2009).**

* **تحديد أهم مؤشرات الأداء المالي باستخدام التحليل العاملي Factor Analysis:**

ذكرنا فيما سبق عدداً لا بأس به من مؤشرات الأداء المالي الأكثر أهمية في قياس الأداء المالي، وقمنا بدراسة تطور هذه المؤشرات خلال المدة (2000-2015)، وسنقوم فيما يلي باستخدام التحليل العاملي للتعرف إلى شدة واتجاهات العلاقة الارتباطية بين هذه المؤشرات، وتحديد أهمية كل مؤشر ومدى تأثيره في الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري، وبالتالي معرفة المؤشرات الأكثر تأثيراً لإعطائها الأولوية عند القيام بوضع الخطط والإجراءات اللازمة لتطوير الأداء المالي للمصرف وتحسينه. ويتطلب التحليل العاملي اتباع الخطوات الآتية: **(أبو أحمد، 2016)**

1. إيجاد مصفوفة الارتباط بين المؤشرات المدروسة.
2. استخراج العوامل الأولية.
3. تحديد معاملات العوامل الأولية.
4. تدوير محاور العوامل الأولية.
5. **إيجاد مصفوفة الارتباط Correlation Matrixa بين متغيرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري.**

الجدول رقم (5) مصفوفة معاملات الارتباط Correlation Matrixa.

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| X1 | Pearson | 1 | .167 | -.100 | .256 | .322 | .864\*\* | .358 | .042 | -.485 | -.119 |
| Sig. (2-tailed) |  | .536 | .713 | .338 | .224 | .000 | .173 | .877 | .057 | .660 |
| X2 | Pearson | .167 | 1 | -.168 | -.441 | -.254 | .163 | -.010 | -.011 | -.424 | -.624\*\* |
| Sig. (2-tailed) | .536 |  | .533 | .087 | .343 | .548 | .970 | .968 | .101 | .010 |
| X3 | Pearson | -.100 | -.168 | 1 | .622\* | .644\*\* | -.218 | .112 | .156 | -.264 | -.283 |
| Sig. (2-tailed) | .713 | .533 |  | .010 | .007 | .418 | .679 | .564 | .324 | .288 |
| X4 | Pearson | .256 | -.441 | .622\* | 1 | .752\*\* | .374 | .316 | .254 | -.095 | .177 |
| Sig. (2-tailed) | .338 | .087 | .010 |  | .001 | .154 | .234 | .343 | .725 | .511 |
| X5 | Pearson | .322 | -.254 | .644\*\* | .752\*\* | 1 | .165 | .454 | .383 | -.108 | .108 |
| Sig. (2-tailed) | .224 | .343 | .007 | .001 |  | .541 | .077 | .143 | .691 | .691 |
| X6 | Pearson | .864\*\* | .163 | -.218 | .374 | .165 | 1 | .346 | .088 | -.461 | -.089 |
| Sig. (2-tailed) | .000 | .548 | .418 | .154 | .541 |  | .189 | .745 | .072 | .742 |
| X7 | Pearson | .358 | -.010 | .112 | .316 | .454 | .346 | 1 | .941\*\* | -.134 | -.012 |
| Sig. (2-tailed) | .173 | .970 | .679 | .234 | .077 | .189 |  | .000 | .622 | .964 |
| X8 | Pearson | .042 | -.011 | .156 | .254 | .383 | .088 | .941\*\* | 1 | .021 | .019 |
| Sig. (2-tailed) | .877 | .968 | .564 | .343 | .143 | .745 | .000 |  | .939 | .945 |
| X9 | Pearson | -.485 | -.424 | -.264 | -.095 | -.108 | -.461 | -.134 | .021 | 1 | .848\*\* |
| Sig. (2-tailed) | .057 | .101 | .324 | .725 | .691 | .072 | .622 | .939 |  | .000 |
| X10 | Pearson | -.119 | -.624\*\* | -.283 | .177 | .108 | -.089 | -.012 | .019 | .848\*\* | 1 |
| Sig. (2-tailed) | .660 | .010 | .288 | .511 | .691 | .742 | .964 | .945 | .000 |  |

|  |
| --- |
| 1. Determinant = 4.794

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على بيانات الجدول (1). |

يبين هذا الجدول مصفوفة معاملات الارتباط، التي تمثل تحليلاً مبدئياً للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي، ونلاحظ أن قوة العلاقات الارتباطية تتراوح من الضعيف إلى القوي جداً. كما نجد أن قيمة المحدد Determinant= 4.794 > 0.0001 وذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات، وبالتالي لا نحذف أي متغير.

1. **استخراج العوامل الأولية لمتغيرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري:**

لاستخراج العوامل الأولية لمؤشرات الأداء المالي، قمنا بما يلي: أولاً إيجاد القيم الخاصة لمصفوفة ارتباط العوامل الأساسية أي الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط، ونسبة ما يفسره كل عامل من التباين الكلي لمؤشرات الأداء المالي المدروسة، وهي كالآتي:

الجدول رقم (6) قيم الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط، ونسبة ما يفسره كل عامل من التباين الكلي لمؤشرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري Total Variance Explained.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| Component | Initial Eigenvalues | Extraction Sums of Squared Loadings |
| Total | % of Variance | Cumulative % | Total | % of Variance | Cumulative % |
| 1 | 3.513 | 35.129 | 35.129 | 3.513 | 35.129 | 35.129 |
| 2 | 2.445 | 24.453 | 59.582 | 2.445 | 24.453 | 59.582 |
| 3 | 1.804 | 18.044 | 77.626 | 1.804 | 18.044 | 77.626 |
| 4 | 1.370 | 13.703 | 91.329 | 1.370 | 13.703 | 91.329 |
| 5 | .636 | 6.359 | 97.688 |  |  |  |
| 6 | .146 | 1.465 | 99.153 |  |  |  |
| 7 | .056 | .556 | 99.710 |  |  |  |
| 8 | .019 | .192 | 99.902 |  |  |  |
| 9 | .006 | .061 | 99.963 |  |  |  |
| 10 | .004 | .037 | 100.000 |  |  |  |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يبين الجدول السابق التباين الكلي المفسر لمؤشرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري، ونلاحظ الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات، ومجموعها يساوي (10) وهو عدد المتغيرات أي رتبة المصفوفة، كما نلاحظ أن العامل الأول وله أكبر جذر كامن 3.51 ويفسر (35.129%) من التباين الكلي للمتغيرات، والعامل الثاني جذره الكامن 2.45 ويفسر (24.453%) من التباين الكلي للمتغيرات، أما العامل الثالث وجذره الكامن 1.80 يفسر (18.044%) من التباين الكلي للمتغيرات، وأن العوامل الثلاثة الأولى تفسر (77.626%) من التباين الكلي للمتغيرات، والعامل الرابع جذره الكامن 1.37 ويفسر (13.703%) من التباين الكلي للمتغيرات، أي العوامل الأربعة الأولى تفسر (91.329%) من التباين الكلي للمتغيرات، وهكذا.. ونشير إلى أن أهمية العامل تنخفض بانخفاض نسبة التباين التي يفسرها.

لجأنا من أجل الدقة إلى المعايير الآتية، بهدف استخراج العوامل الأولية:

* **معيار Kaiser:** يتم بموجبه الاحتفاظ بالعوامل التي يكون جذرها الكامن أكبر من الواحد الصحيح. و قمنا بموجبه بالاحتفاظ بالعوامل الأربعة الأولى في الجدول (6).
* **معيار Kattle:** ويعتمد على الطريقة البيانية في تحديد العوامل الأولية، ويتبين ذلك من خلال الشكل (1)، الذي يبين توزع الجذور الكامنة للعوامل العشرة، ونلاحظ أن العوامل الأربعة الأولى تقع جذورها الكامنة على الجزء من المنحنى البياني ما قبل الاستقرار، وبالتالي نحتفظ بها ونستغني عن العوامل الأخرى.

الشكل رقم (1) قيم الجذور الكامنة للعوامل الأولية.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS.23.

مما يعني أننا استطعنا تخفيض مؤشرات الأداء المالي، وتمثيلها بأربعة عوامل فسرت نسبة عالية (91.329%) من التباين الكلي لهذه المتغيرات. وتأخذ مصفوفة العوامل الأولية قبل إجراء عملية التدوير الشكل الآتي:

الجدول رقم (7) مصفوفة العوامل الأولية لمؤشرات الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري Component Matrixa

|  |  |
| --- | --- |
|  | Component |
| 1 | 2 | 3 | 4 |
| **كفاية رأس المال X1** | .713 | -.377 | .503 | .243 |
| **حقوق الملكية للودائع X2** | .683 | -.543 | -.012 | .088 |
| **الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي X3** | .385 | .444 | -.744 | .210 |
| **نسبة التصنيف المرجح X4** | .588 | .556 | -.100 | .456 |
| **قروض متعثرة لإجمالي القروض X5** | .675 | .547 | -.159 | .292 |
| **الوزن النسبي للتوظيفات X6** | .703 | -.337 | .464 | .146 |
| **معدل العائد على الأصول X7** | .648 | .416 | .293 | -.559 |
| **معدل العائد على حقوق الملكية X8** | .425 | .585 | .177 | -.665 |
| **نسبة الجاهزية النقدية X9** | -.625 | .548 | .448 | .174 |
| **نسبة السيولة العامة X10** | -.319 | .522 | .655 | .401 |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS، وبالاعتماد على بيانات الجدول (1).

نلاحظ من المصفوفة السابقة أن ارتباط معظم مؤشرات الأداء المالي مع العامل الأول أفضل من ارتباطها مع العوامل الثلاثة الأخرى بشكل عام، (وهذا ما يفسر نسبة التباين الكبيرة التي يفسرها هذا العامل مقارنة مع العاملين الثاني والثالث والرابع)، وأن أقوى هذه المؤشرات ارتباطاً بالعامل الأول هو مؤشر نسبة كفاية رأس المال (0.713)، يليه الوزن النسبي للتوظيفات (0.703)، ..... وأضعف المؤشرات ارتباطاً بالعامل الأول هو نسبة السيولة العامة.

1. **تدوير محاور العوامل الأولية:**

ومن أجل تحديد أهم المؤشرات التي تمثل الأداء المالي بشكل عام، قمنا بتطبيق طريقة المحاور (Varimax)، والتي تقوم على جعل التشبعات الكبيرة أكبر والصغيرة أصغر مما هي عليه قبل، وحصلنا على مصفوفة العوامل الأولية لمؤشرات الأداء المالي وتشبعاتها بعد التدوير، كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (8) مصفوفة العوامل الأولية لمؤشرات الأداء المالي وتشبعات هذه العوامل بعد التدوير.

|  |
| --- |
| **Rotated Component Matrixa** |
|  | Component |
| 1 | 2 | 3 | 4 |
| **كفاية رأس المال X1** | .976 |  |  |  |
| **حقوق الملكية للودائع X2** | .702 |  | -.516 |  |
| **الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي X3** |  | .858 |  |  |
| **نسبة التصنيف المرجح X4** |  | .886 |  |  |
| **قروض متعثرة لإجمالي القروض X5** |  | .868 |  |  |
| **الوزن النسبي للتوظيفات X6** | .903 |  |  |  |
| **معدل العائد على الأصول X7** |  |  |  | .948 |
| **معدل العائد على حقوق الملكية X8** |  |  |  | .985 |
| **نسبة الجاهزية النقدية X9** |  |  | .887 |  |
| **نسبة السيولة العامة X10** |  |  | .979 |  |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS.

تعد التشبعات بمثابة معاملات ارتباط بين مؤشرات الأداء المالي والعوامل المستخلصة، وتزداد أهمية المؤشر بالنسبة إلى العامل كلما ازداد تشبعه. وبالتالي نستنتج من الجدول السابق، وبعد حذف التشبعات التي تقل قيمتها عن (0.40) ما يلي:

* إن المؤشرات ذات التحميل المرتفع على العامل الأول تتعلق بنسبة كفاية رأس المال، الوزن النسبي للتوظيفات، ونسبة حقوق الملكية للودائع (وهي مرتبة وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي)، ويمكن القول إن لهذا المكون الأثر الأكبر في تحديد مستوى الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري.
* إن المؤشرات ذات التحميل المرتفع على العامل الثاني تتعلق بنسبة التصنيف المرجح، القروض المتعثرة لإجمالي القروض، ونسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي (وهي مرتبة وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي)، ويحتل هذا المكون المرتبة الثانية في تحديد مستوى الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري.
* إن المؤشرات ذات التحميل المرتفع على العامل الثالث تتعلق بنسبة السيولة العامة، نسبة الجاهزية النقدية، ونسبة حقوق الملكية للودائع (وهي مرتبة وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي)، ويحتل هذا المكون المرتبة الثالثة في تحديد مستوى الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري.
* إن المؤشرات ذات التحميل المرتفع على العامل الرابع تتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول (وهي مرتبة وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي)، ويحتل هذا المكون المرتبة الرابعة في تحديد مستوى الأداء المالي للمصرف الصناعي السوري.

ونلاحظ من الجدول (9) أن تدوير محاور العوامل قد ساهم في تحسين بنية العوامل المستخلصة، حيث كان العامل الأول قبل التدوير يفسر مقداراً كبيراً من التباين الكلي (35.129%)، ويليه العامل الثاني الذي كان يفسر مقداراً أقل من التباين الكلي (24.453%)، فالعامل الثالث الذي كان يفسر (18.044%) وأخيراً العامل الرابع الذي كان يفسر (13.703%) فقط من التباين الكلي. أما بعد التدوير فقد أصبحت مساهمة العوامل الأربعة في تفسير التباين متقاربة، فأصبحت مساهمة العامل الأول في تفسير التباين (26.245%)، ومساهمة العامل الثاني (23.599%)، ومساهمة العامل الثالث (21.653%) ومساهمة العامل الرابع (19.832%).

الجدول رقم (9) القيم الخاصة لمصفوفة معاملات الارتباط لمؤشرات الأداء المالي بعد التدوير.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| Component | Extraction Sums of Squared Loadings | Rotation Sums of Squared Loadings |
| Total | % of Variance | Cumulative % | Total | % of Variance | Cumulative % |
| 1 | 3.513 | 35.129 | 35.129 | 2.624 | 26.245 | 26.245 |
| 2 | 2.445 | 24.453 | 59.582 | 2.360 | 23.599 | 49.844 |
| 3 | 1.804 | 18.044 | 77.626 | 2.165 | 21.653 | 71.497 |
| 4 | 1.370 | 13.703 | 91.329 | 1.983 | 19.832 | 91.329 |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

**الاستنتاجات والتوصيات:**

**الاستنتاجات:**

1. يعاني المصرف الصناعي السوري من الضعف في بعض مؤشراته، وأهمها (نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي، ومعدل العائد على الأصول) إلا أن الوزن النسبي للتوظيفات فقد كان قوياً، أما النسب الآتية (حقوق الملكية للودائع، نسبة التصنيف المرجح، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة الجاهزية النقدية ونسبة السيولة العامة) فقد كانت مقبولة.
2. ينبغي على المصرف إعادة النظر في بعض الإجراءات التنظيمية والرقابية لمنع الخسارة في رأس المال وحماية حقوق المودعين والمقرضين.
3. يعاني المصرف من عدم وضوح السياسة المالية فيما يتعلق بإدارة السيولة وتركها للظروف الخارجية ومستوى الطلب على القروض والودائع.
4. يواجه المصرف بعض نقاط الضعف في إدارة الربحية، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة على صعيد الائتمان وجودة الأصول وهامش الربح والفوائد المدينة، لتحسين الأرباح المصرفية.
5. ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المصرف والتي تشكل تهديداً على رأس المال، وتؤدي إلى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وذلك نتيجة اتخاذ المصرف قرارات ائتمانية غير مدروسة مثل معايير تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، الكفالة، سمعة العميل في السوق.
6. وجود نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة لمتابعة وتحصيل القروض والفوائد المترتبة عليها، كما تثير القروض المقدمة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول.
7. حصل المصرف الصناعي السوري على التصنيف (3، مقبول) بحسب تصنيف المصارف المحدد وفقاً لمعايير الأداء الحديثة CAEL، محققاً بذلك أدنى درجات القبول.
8. تختلف الأهمية النسبية للمؤشرات المالية في تأثيرها على الأداء المالي العام للمصرف الصناعي السوري، وقد جاءت أهميتها بالترتيب الآتي (نسبة كفاية رأس المال، نسبة الوزن النسبي للتوظيفات، نسبة حقوق الملكية للودائع) وهي من المتغيرات التي يمثلها العامل الأول. ثم تأتي (نسبة التصنيف المرجح، نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض، ونسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي) وهي من المتغيرات التي يمثلها العامل الثاني، ثم تأتي (نسبة السيولة العامة، نسبة الجاهزية النقدية، نسبة حقوق الملكية للودائع) وهي من المتغيرات التي يمثلها العامل الثالث، وأخيراً تأتي (نسبة معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول) وهي من المتغيرات التي يمثلها العامل الرابع.

**التوصيات:**

1. العمل على زيادة رأس مال المصرف لدعم المشاريع الاستثمارية، **و**ضرورة الاعتماد على مصادر أخرى لتعزيز الربحية، وعدم الاعتماد على القروض فقط كمصدر أساسي لربحية المصرف والاهتمام بفائض السيولة لدى المصرف وتوظيفه في أوجه استثمارية متنوعة لضمان زيادة ربحية المصرف.
2. اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات من قبل البنك المركزي لإدارة المصرف لتحديد نقاط الضعف وتلافيها، ويجب على إدارة المصرف تدارك هذا الضعف.
3. يجب على المصرف الرجوع إلى السياسة المالية المتبعة في عام 2006 أو تطبيق سياسة مالية مشابهة لتصبح نسبة الكفاية الحدية ضمن الأطر النموذجية لها، بالإضافة إلى البحث عن إجراءات جديدة لتحسين كفاية رأس المال.
4. يتعين على المصرف أن يحافظ على نسبة الأموال الخاصة إلى مصادر التمويل الخارجي ضمن نطاق الثلث. ضماناً لأموال المودعين وضماناً لعمل المصرف التمويلي واستفادته من الرفع المالي في تسيير النشاط الائتماني.
5. العمل الجاد على تحصيل القروض المتعثرة والديون الملاحقة، من خلال تقديم تسهيلات للسداد للمقترضين المتعثرين من خلال تخفيض فوائد التأخير المترتبة عليهم في حال السداد، والإسراع في عملية بيع الضمانات وتسييلها لتخفيض معدلات القروض المتعثرة، وأن يستند المصرف في منح التسهيلات الائتمانية إلى دراسة العميل والتأكد من مصداقيته والتركيز على منح القروض للمشاريع طويلة الأجل التي تعود على الاقتصاد الوطني باستثمار أفضل لموارده، ورفد طاقاته الإنتاجية.
6. التقيد بمعايير الأداء الحديثة لضمان تحسين الوضع المالي للمصرف، باعتبار أن القطاع المصرفي هو جزء أساسي في البنية الاقتصادية.

**المصادر والمراجع:**

* أبو أحمد، فايد. 2016، *التحليل العاملي: مفهومه، أهدافه، شروطه، أنواعه وخطواته.* منشورات جامعة الأزهر، غزة.
* بشناق، زاهر. 2011، *تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية*. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
* الجشي، محمد. 2015، *استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية.* رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
* الخطيب، محمد محمود. 2010، *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة.* (الطبعة الأولى)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 312.
* زيتوني، عبد القادر. 2009، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الجزائر، الجزائر.
* *Ahmeti, S. 2014, Analysis of Financial Performance in The Banking System in Kosovo. Journal of knowledge management, economics and information technology.(vol 6), No2, Prishtina, Kosovo, 19.*
* *Hussain, F. 2014, Financial Performance Analysis of Dhaka Bank Limited. Brac Business School, Brac University, Bangladesh, 139.*
* *Babar, Z. 2011, Camels Rating System for Banking Industry. Umea School for Business, UK, 54.*
1. \* أستاذ في قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.

\*\* طالبة دراسات عليا (ماجستير)، قسم الإحصاء والبرمجة، اختصاص سكان وتنمية، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية. [↑](#footnote-ref-1)
2. Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

\*\* Postgraduate student (Master), Department of Statistics and Programming, Specialization: Population and Development, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. [↑](#footnote-ref-2)